ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (11) December 2023 العدد (11) ديسمبر 2023

مقاربة بين النحويين والمنطقيين (دراسة تحليلية)

علي يوسف محمود

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم النقاط الخلافية بين المناطقة والنحويين وتقريب وجهات النظر بينهم، ولكن ليس على سبيل المصالحة، بقدر ما هو على سبيل توضيح بعض الخلوطات المفاهيمية، وخاصة تلك المتعلقة بالقياس والاستقراء. استندت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة وتحليل مفهوم القياس، كما جاء في المنطق الأرسطي، وفي النحو العربي، وتطبيقات كل منهما. كما تعرضت لآراء المحدثين والقدامى، وخاصة فيما يتعلق بمفهومي الاطراد والشذوذ، وعلاقة ذلك بالقياس والسماع؛ لكونهما في مقدمة أدلة النحو المعتمدة. ومن أهم نتائج الدراسة، أن القياس، أينما وجد في اللغة، إنما هو وليدها ووليد لسانها، وأنه وإن تشابه مع ما دّونه أرسطو، فإنه خاص باللغة العربية. وهذا يعني أنه لا يمكن إقصاء رأي أي من المناطقة أو النحويين في مسألة وجود القياس في اللغة العربية. وإضافة إلى ذلك فان الدراسة تؤيد أن الشواذ من طبيعة اللغة العربية وأنها محكومة بالاستعمال، وربما بقواعد خاصة بها لم تكتشف بعد.

الكلمات المفتاحية: القياس الأرسطي، النحويون والمناطقة العرب، الاطراد والشذوذ.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.11.2023.282

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (11) December 2023 العدد (11) ديسمبر 2023

A Convergence Between Arab Grammarians and Logicians (An Analytical Study)

Ali Yousif Mahmoud

ABSTRACT

The aim of this study is to shed some lights on the differences between the logicians and the Arab grammarians and to bring their points of view closer, but not as a way of reconciliation, as it aims to clarify some of the conceptual misunderstanding related to deduction and induction. The study was based on the descriptive analytical approach, through the review and the analysis of the concept of syllogism, as stated in the Aristotelian logic, in Arabic grammar and their respective applications and through shedding lights in views of the modern and the ancient scholars, especially with regard to the concepts of regularities and its irregularities and its relation to syllogism and hearing; One of the most important results of the study is that the analog that is found in the language is part of its nature and its tongue, and is not the type of syllogism that Aristotle did, and that even when this syllogism meets with the laws of Aristotelian logic, it must still be special and one of the characteristics of the Arabic language which means that it is hard to exclude the perspectives of either the grammarians or the logicians on the presence of syllogism in the Arabic language. In addition, the study supports that irregularities are part of the Arabic language that is governed by its usage or probably by rules that are not discovered yet.

Keywords: Aristotelian analogy, Arab grammarians and logicians, regularity and anomaly.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.11.2023.282

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (11) December 2023 العدد (11) ديسمبر 2023

المقدمة

لا يزال الجدل قائما بين المفكرين وعلماء اللغة حول العلاقة بين المنطق الأرسطي والنحو العربي، من حيث تأثير كل منهما على الآخر و بصرف النظر عن العلاقة التي تجمعهما أو تفرقهما، فإن الصراع يحتدّ أكثر عندما يؤخذ منحى العصبية، للدفاع عن أصالة النحو العربي وأزمة الهوية، وذلك من حيث، أن النحو وليد الثقافة العربية الإسلامية واللغة ذاتها، وأنه لا علاقة للمنطق الأرسطي بنشأة النحو العربي. و هذا يعني أن مسائل القياس والاستدلال والعلة والتقاسيم وشتى طرائق التفكير النحوي، التي نحاها النحويون، لم تكن نتاجا للمنطق، كما يدعي البعض، سواء أكانوا عربا أم مستشرقين. والحقيقة، أن المذاهب الفقهية والسياسية وتطبيقها على اللغة والنحو من أهم أسباب رفض القياس لدى بعض اللغويين والنحاة القدامى، وذلك لصلة اللغة بالشريعة الإسلامية، التي تستند على النص اللغوي (القرآن الكريم)، إذ أن الفقهاء والأصوليين يرون أن اللغة العربية من الدين الإسلامي، وأنه لا خلاف في دين الله المطرّد في أوامره ونواهيه. فالقياس النحوي، بالنسبة لهؤلاء، ليس في المنطق العقلي الرياضي، وإنما في الاستعمال، الذي يخضع للغة العربية ونظامها: كحمل الكلام أو المعنى بعضه على بعض. وفي هذا يقول الأخفش الأوسط: "وأما قوله تعالى (واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة)[1]، فلأنه حمل الكلام على الصلاة، وهذا الكلام منه ما يحمل على الأول ومنه ما يحمل على الآخر"، وفي قوله تعالى: (والله ورسوله أحق أن يرضوه)[2] "فهذا يجوز على الأول والآخر أقيس، هذا إذا كان بالواو أن يحمل عليهما جميعاً[3].

والحقيقة، أن هناك عدة أسباب تقبع خلف ذلك الجدل، منها: غياب الوثائق التاريخية لنشأة النحو، وعدم القدرة على تحديد زمن معرفة العرب بالمنطق الأرسطي أو الاستفادة منه. هذا بالإضافة إلى التداخل الكبير بين المنطق واللغة بشكل عام. إن المقصود هنا بالتداخل هو علاقة اللغة (أي لغة، وليس اللغة العربية فقط) بقوانين الفكر؛ إذ أن كل لغات العالم متعلقة أصلا بقوانين الفكر، وهو ما يتغاضى البعض عنه كثيرا. ولا بد من التنويه إلى أن المنطق الأرسطي ما هو إلا صياغة لمنطق العقل بشكل عام، وأنه مختص كذلك بأسس التفكير في اللغة اليونانية نفسها، وأنه على الرغم من أن لغات العالم متعلقة أصلا بقوانين الفكر إلا أن ذلك لا يمنع أن يكون لكل لغة نحوها الخاص بها، الذي قد يلتقي أو يختلف مع قوانين الفكر العامة- المنطق الأرسطي. وهو إذ يختلف فإنما يختلف لعدم القدرة على سلخ القواعد أو تفسير كل ما يقع أو يظهر من خلاف مع قوانين الفكر. نقول يظهر لأن القياس الأرسطي يقتضي ضمنا أن القياس في اللغة العربية وليدها ومسلوخ عنها، وليس خارجا عنها بأي حال، وفرق كبير بين النحو وعلم النحو العربي. يقول البخيث "ويشعر المرء بضرورة تأكيد الحقيقة الهامة التالية المتمثلة في أن النحو العربي شيء وعلم النحو شيء آخر"[4]

ومهما يكن، فقد برز على الساحة قديما وحديثا مفكرون وباحثون يؤيدون أثر المنطق الأرسطي على نشأة النحو العربي. ومنهم، حديثا، أمثال ايناس جيديو وفليش كانيس. . . الخ [5] [6] وعلى راسهم ادلبير ميركس[7] الذي أخذ عنه مذكور كما ظهر في مقالته "منطق أرسطو والنحو العربي"[8]، وأمين الخولي [9] ومهدي مخزومي[10] وإبراهيم أنيس[11] وذلك مقابل العديد من الدراسات العربية التي رفضت فكرة التأثر مثل جيرهار اندرس[12] الذي أفاد أن

1 سورة البقرة، الآية 45
2 سورة التوبة، الآية 62
3 المقتضب 2/ 193، 244، 255، معاني القرآن 1/ 81، 2/ 127
4 عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي : ص2
5 نظرية التخيل بين أرسطو وعبد القادر الجرجاني م1 ع1 ص 91
6 خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة. ع 10. ص 21
7 النحو العربي ومنطق أرسطو ص 72-77
8 منطق أرسطو والنحو العربي ص341
9 مناهج التجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب 115
10 مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو»: ص127
11 من أسرار اللغة مكتبة الأنجلو المصرية ص 119

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.11.2023.282

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (11) December 2023 العدد (11) ديسمبر 2023

المستشرقين لم يجدوا إلا ما يمكن اعتباره مصادفات عرضية، وأن ما ادعوه كتقسيم الألفاظ إلى اسم وفعل وحرف[13] لا يتطلب الاستعانة بعلم المنطق الأرسطي، لأنه كما يقول يدخل في تركيب اللغة العربية ذاتها[14]. وإضافة إلى ذلك، فإن هناك دراسات أخرى كثيرة تؤيد اندرس، مثل دراسة عبد الرحمن الحاج "النحو العربي ومنطق أرسطو"[15]، ودراسة والمهيري "خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة"[16]، وإبراهيم السامرائي "من قراءة في كتب والمنطق للفارابي" [17]

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر التي تصب في غالبها صوب أصالة النحو العربي من حيث أنه وليد ثقافته، فإن هذه الدراسة تأتي لتؤكد ذلك، ولكن من ناحية مختلفة، إذ أنها ترى أن قوانين المنطق، وخاصة القياس، عاجزة عن استيعاب التغيرات والتحولات، التي تستطيع اللغة أن تقوم بها، وخاصة فيما يتعلق بالاستقراء والاستنباط، وكل ما له علاقة بالقياس. والمقصود هنا وضع واستيعاب قواعد اللغة، وذلك لأن اللغة ذات طبيعة مختلفة عن مجموع الأشياء والقضايا التي يعالجها المنطق ككل، إذ أنها تقوم وتتشكل في الأصل بفعل مزيج من العوامل المادية والمعنوية، وهو ما ليس للقياس دخل فيه، إذ أن القياس في حال اللغة سرعان ما يبوء بالفشل. وخير دليل على هذا، هو النظر إلى لغات العالم كلها، كلغة واحدة، وإدخال مفهوم القياس عليها. بالتأكيد، لن يكون هناك أي نتيجة.

مشكلة الدراسة:

لقد برزت مشكلة هذه الدراسة من الجدل الدائر، الذي ما زال قائما بين النحويين والمنطقيين على مدى تأثير المنطق الأرسطي على نشأة النحو العربي، وذلك من حيث أن هناك بعض الخلط المفاهيمي في مفهوم القياس والاستقراء عند أرسطو، وخاصة عندما يتعلق الأمر بتطبيقه على قواعد النحو وأصوله.

أهمية الدراسة:

إن خطورة قضية ربط نشأة النحو بالمنطق الأرسطي تأتي من صلة اللغة بالشريعة الإسلامية التي تستند وتقوم على النص اللغوي (القرآن الكريم)، وذلك لأن اللغة العربية جزء لا يتجزأ منها.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقريب وجهات النظر بين كل من المناطقة والنحويين، ولكن ليس على سبيل المصالحة بقدر ما هو على سبيل توضيح بعض الخلوطات المفاهيمية المتعلقة بالقياس والاستقراء التي أربكت المناطقة والنحويين والتي باعدت بينهم تارة وقاربت بينهم تارة أخرى، وخاصة فيما يتعلق ببعض الحدود المتشابكة والمتداخلة؛ إذ أن الدراسة ستدعم الراي الذي يؤكد على أن للغة العربية نظام قياس خاص بها، وأنها وإن التقت مع قوانين المنطق الأرسطي فإن من المنطق الأرسطي ما لا يمُتُّ للغة العربية بأي صلة "[18].

منهج الدراسة:

تقوم هذه الدراسة استنادا على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة وتحليل مفهوم القياس كما جاء في المنطق الأرسطي، ومفهوم القياس في النحو العربي وتطبيقات كل منهما. كما تستعرض آراء المحدثين والقدامى في مدى تأثير القياس الأرسطي على نشأة النحو العربي. كما تلقي الضوء على مفهومي الاطراد والشذوذ وكيف عالجهما ابن جني بأن ربطهما بالقياس والسماع؛ لكونهما في مقدمة أدلة النحو المعتمدة. ومهما يكن فإن منهج الدراسة يفرض تتبع تعريفات مفهوم القياس من ناحية، وتتبع ما جاء على القياس في النحو من تطبيقات من ناحية أخرى، وهو الأمر الذي يمكّن الحصول على رؤية واضحة لأثر القياس الأرسطي على نشأة النحو أو حتى مدى

12 المناظرة بين المنطق الفلسفي والنحو العربي في عصور الخلفاء مجلة تاريخ العلوم العربية م1 ع2
13 منطق أرسطو والنحو العربي ص341
14 المناظرة بين المنطق الفلسفي والنحو العربي في عصور الخلفاء م1 ع2
15 النحو العربي ومنطق أرسطو ص 72 و 86
16 خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة. العدد رقم 10، 1 يناير 1973
17 من قراءة في كتب المنطق للفارابي. ص28 -34.
18 "العلاقة بين اللغة والمنطق عند الفارابي" ص 72

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.11.2023.282

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (11) December 2023 العدد (11) ديسمبر 2023

إمكانية تطبيقه على قواعد النحو في اللغة العربية. ولذا فإن الدراسة تتطرق إلى مفهومي القياس والاستعمال ومحاولة الربط بينهما من جديد للتقريب ما بين النحويين والمنطقيين.

القياس

القياس لغة هو "تقدير شيء على مثال شيء آخر وتسويته به". يعرّف ابن الأنباري القياس في لمع الأدلة بقوله: حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، أمّا الدكتور كمال جبري فيرى أن القياس: هو حمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة وحفظته و وعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرفت أو سمعت[19]، فيما يرى الدكتور علي أبو المكارم[20] أن للقياس مدلولين في اصطلاح نحاة العربية؛ الأوّل يرتكز على مدى اطّراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة، واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها وتقويم ما يشذّ من نصوص اللغة عنها. أما المدلول الثاني للقياس فهو عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر بآخر لما بينهما من شبه أو علّة، فيعطى الملحق حكم ما ألحق به، ولهذه العملية أطراف أربعة: المقيس والمقيس عليه، والجامع بينهما، والعلة، كما يعرفه الرماني في كتابه الحدود في النحو: القياس هو الجمع بين أول وثانٍ يقتضيه في صحة الأول الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول[21]. وقد عرف أرسطو القياس بـِ " الحوار الذي يفترض فيه أشياء محددة (القضايا) إذا صحت هذه القضايا لزم عنها قول آخر". وهكذا فإن المنطق الأرسطي يتمثل في استنتاج شكلي(نتيجة) من مقدمتين(مقدمة كبرى وأخرى صغرى) مسلّم بهما، مثل: إذا كان كل إنسان فانٍ(مقدمة كبرى)، وّ سقراط إنسان(مقدمة صغرى)، سقراط فإن (النتيجة). يقول الشريف الجرجاني: القياس المنطقي قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر، كقولنا: العالم متغير، وكل متغير حادث، فإنه قول مركّب من قضيتين إذا سلمتا لزم عنهما لذاتهما: العالم حادث. [22] كما ينقسم القياس إلى قسمين هما: الاستثنائي والاقتراني. أما الاستثنائي فهو ما صرّح في مقدمتيه بالنتيجة أو بنقيضها. ومثاله: إن كان محمد عالماً فواجب احترامه - لكنه عالم. وأما الاقتراني فهو ما لم يصرّح في مقدمتيه بالنتيجة ولا بنقيضها وهو على قسمين: الاقتراني الحملي: وهو المؤلف من قضايا حملية فقط. مثال على ذلك، الحمامة طائر– وكل طائر حيوان، فالحمامة حيوان. أما القسم الثاني فهو الاقتراني الشرطي: وهو المؤلف من قضايا شرطية فقط أو قضايا حملية وشرطية، ومثاله، الاسم كلمة - والكلمة إما مبنية أو معربة، فالاسم إمّا مبني أو معرب.

وهنا لا بد من التعرض للاستقراء لما له من علاقة وثيقة بالقياس. فقد عرّف أرسطو الاستقراء أنه إقامة قضية عامة بالالتجاء إلى الأمثلة الجزئية أو هو البرهنة على أن قضية ما صادقة كليا، بإثبات أنها صادقة في كل حالة جزئية إثباتا تجريبيا. وهذا يعني استخلاص قاعدة عامة من أحكام جزئية، وهو بعكس الاستنباط أو القياس، الذي معناه استخلاص الأحكام الجزئية من الأحكام الكلية.

والاستقراء نوعان: تام وناقص. والاستقراء التام يقوم على استقراء لكل جزئيات موضوع البحث، ويتمثل بانتقال الفكر من الحكم الجزئي على كل فرد من أفراد مجموعة معينة إلى حكم كلي يتناول كل أفراد هذه المجموعة.

أمّا الاستقراء الناقص فهو غير يقيني يقوم على تفحص بعض الجزئيات فقط، ويتمثل بالانتقال من الحكم على بعض الجزئيات إلى حكم كلي يشتمل على هذه الجزئيات، أو الانتقال من معرفة جزئية إلى معرفة كلية. والاستقراء الناقص إمّا أن يكون معللا أو غير معلل والأول يقيني أكثر من الأخير. [23]

وفي الوقت الذي يصلح فيه تطبيق هذه الأنماط من الأشكال الصورية للقياس في وسائل الإثبات بالبراهين العقلية، فإننا نجدها مثارا للجدل في أن تصلح كمنهج لعلم معين مثل النحو أو الفقه. والواقع أن تأثر النحاة بها لم يظهر بوضوح إلا في القرن الرابع الهجري، وعلى الرغم من ذلك، فقد كان اعتماده في التعريفات والحدود أكثر منه في القياس"[24]. ولهذا، فقد ميّز الغزالي بين ما أسماه القياس البياني والقياس المنطقي الأرسطي[25]" ؛حيث أن القياس

19 المفصل: 257
20 الدكتور علي أبو المكارم (27)
21 الرماني، الحدود في النحو. ص 38
22 الشريف الجرجاني. كتاب التعريفات ص256
23، مدخل إلى علم المنطق، ص197.
24 تاريخ النحو العربي، 29.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.11.2023.282

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (11) December 2023 العدد (11) ديسمبر 2023

البياني لا يعني استخراج نتيجة تلزم ضرورة عن مقدمتين أو أكثر، بل يعني إضافة أمر إلى أمر آخر (بنوع من المساواة). [26] وهكذا فإن القياس في العلوم البيانية الاستدلالية (النحو، واللغة، والبلاغة، وعلم الكلام، والمنطق) يقوم على المقايسة، والمقارنة، والمقاربة بين أصل وفرع، شاهد وغائب، وليس على التأليف بينهما. فالقائس لا يبدي حكما ولا يستخلص نتيجة من مقدمات بل تقتصر على تحصيل حكم الأصل في الفرع، وهذا يقوم على ظن القائس على أن علة الحكم هي ما اعتبره هو، كذلك هذا نجده في الفقه ونجده في القياس النحوي وكذلك في قياس المتكلمين لكنهم يسمونه (الاستدلال) بالشاهد على الغائب

ويمكن القول أن أول تسجيل في النصوص لنشأة القياس كانت في مدينة البصرة، حيث أن هناك إشارة على ذلك من قول أبي فَيْد مؤرخ السدوسي أنه لما قدم من البادية لم يكن له أي معرفة له بالقياس في العربية، وإنما كانت معرفته قريحته[27].

وتجدر الإشارة إلى أن المتكلمين والفقهاء يطلقون على القياس اصطلاح (الاعتبار)[28]. وكذلك الأمر بالنسبة لعلماء الطبيعيات كابن الهيثم وابن النفيس. [29] يقول الجابري: "الاستدلال، القياس، الاعتبار، النظر، كلها أسماء لعملية ذهنية تقوم على تقدير شيء ما على مثال شيء آخر يجمع بينهما". [30] ويقول: "الاستدلال في العلوم البيانية والاستدلالية واقع تحت وطأة إشكالية هي إشكالية تدبير الأحكام"[31]. وعلى الرغم من ذلك فقد نسبوا إلى سيبويه تأثره بالمنطق الأرسطي لا الفقهي الإسلامي، وذلك أنه تصرف بالألفاظ والمعاني تصرّفاً منطقياً.

وكذلك الأمر بالنسبة لتقسيم الكلام على اسم وفعل وحرف، والجملة على الحسن والقبيح والجواز والوجوب والتناقض. وصنّف الكلام على: مستقيم حسن، ومحال مستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. ومن ذلك المقارنة بين المشتقات التي قال بها النحاة وبين مقولات أرسطو، وطابقوا بينهما[32]. ويرى بعض الدارسين أن "القياس الأصولي يختلف عن القياس النحوي، والمنطقي. فالقياس الأصولي، وخصوصا قياس العلة، هدفه معرفة علة الحكم الواردة في النص (الأصل) وإضافة الحكم نفسه على الذي لا نصّ فيه (الفرع) وذلك بجامع العلة. ومن أمثلته: تحريم النبيذ لأنه مسكر ولأن كل مسكر حرام[33]. وهناك شبه بين القياس الأصولي وبين القياس النحوي لأن في كل منهما (حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه)، فالنحو قياس، وقد عُرّف أنه: العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب. وقد شبه السيوطي وأبو البركات الأنباري[34] القياس النحوي بالقياس الأصولي بالمقارنة، حيث جعلا أركانه أربعة: أصل وفرع وحكم وعلة، ومثّلا برفع ما لم يُسمّ فاعله قياسا على الفاعل لعلة جامعة هي الإسناد. [35] ولا بد من الإشارة هنا إلى أن بعض المعاصرين قد فرّقوا [36] بين القياس النحوي المعول عليه في بناء اللغة وارتقائها، وبين القياس الذي يراد به الاستدلال الذهني لاستنباط القواعد وتعليقها حيث بينوا أن في الغلو بعدا عن خصائص اللغة وطبيعتها؛ لأن كثيرا من مسائل النحو لا تقاس بمقاييس عقلية كما تقاس مسائل المنطق وقضايا الفلسفة وعلم الكلام.

---

25 المستصفى 23.
26 بنية العقل العربي 138.
27 المفصل: 258
28 المعتمد 1/ 338
29 -بنية العقل العربي 244.
30 بنية العقل العربي 144.
31 المصدر نفسه 170.
32 المصدر نفسه 45- 50.
33 تاريخ النحو العربي بين المشرق والمغرب 29.
34 لمع الأدلة 95
35 تاريخ النحو العربي 29 – 30.
36 القياس وصيغ المبالغة توطئة في القياس، ص11.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.11.2023.282

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (11) December 2023 العدد (11) ديسمبر 2023

والواضح كما سنبين لاحقا أن النحو فيه قياس ولكن النحو ليس قياسا كله. وهذا ما أكد عليه الكسائي وتبعه أبو البركات الأنباري وأبو العلاء المعري وابن فارس وغيرهم الكثير. ومهما يكن فقد اشتهر في القياس وتطبيقاته مدرستان هما مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة.

اقتصر البصريون على جواز القياس على المشهور الشائع ورفضوا القياس على القليل أو النادر بعكس الكوفيين الذين أجازوا القياس على القليل والنادر أو الشاهد أو الشاهدين[37]. وعلى الرغم من ذلك، فإن الجدل على القياس في النحو يعود أساسا إلى أن السماع أو الاستعمال يخالف العقل والمنطق في كثير من الأحيان. وهذا يعني أن الشذوذ قد يكون فصيحا لكنه ليس مطردا مع قواعد القياس النحوي، وهو أمر كارثي على نظام اللغة العربية. وقد قال ابن فارس: أجمع أهل العربية، إلا من شذّ منهم، أنّ للغة العربية قياسا، وأنّ العرب تشتق كلامها من بعض[38] كما قال أبو العلاء المعري: قولوا العرب ما لا يقولون. أمّا الأهم فهو ما قاله ابن جني في هذا حيث قال: معاذ الله أن ندعي أنّ جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياسا[39] حيث أفرد بابا خاصا لهذا تحت عنوان الشّاذ في القياس المطّرد في الاستعمال حيث ساق شواهدا كثيرة، كما سنرى في القسم التالي

الاستعمال والقياس

ولّدت هذا القضية الجدل بين الكوفيين والبصريين. ومن الكوفيين من بدأ الأخذ بالروايات الشاذة، والتباهي بالترخيصات، والتفاخر بالنوادر، وترك الأصل، والاعتماد على الفروع؛ ومن ذلك بدأ اختلاط المذاهب الذي عده البصريون اختلاطا للعلم؛ لأن مذاهب الكوفيين ليست عندهم من العلم الصحيح "[40]!. والواقع أن هذا ما كان وراء ظهور مصطلحي الاطراد والشذوذ

يعدّ مبحث الاطراد والشذوذ من أهم المباحث المرتبطة بأدلّة النحو وأصوله؛ ولأهميتهما فإنه لا بد من توضّيحهما. فالمطّرد: من الاطراد؛ وله في اللغة عدة معانٍ منها: التتابع والاستمرار[41]؛ إذ يقال: ((اطّرد الأمر أو الشيء: تَبِعَ بعضه بعضا، وجرى...واطّرد الكلام: تَتَابَعَ، واطّرد الماء: تتابع سيلانه)) [42]. وأما المراد به في أصول النحو؛ فهو ما تتابع من الكلام وجرى على قواعد النحو والصرف. يقول ابن جني: فجعل أهل علم الإعراب ما استمر من الكلام في الإعراب، وغيره من مواضع الصناعة مطّردا. [43] وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا[44]. وهذان المصطلحان: الاطراد والشذوذ هما مصطلحان صناعيان ومن لوازم التقعيد. كما وقد يُفهم الاطراد على نحو (الاستقامة).

وهكذا، فإن الأمر في المطرد والشاذ لا يكون مبنيا على كثرة وجود أحدهما فقط؛ لأن الكلام قد يقل، ويكون مطّردا وقياسيا، وقد يكثر الكلام ويكون شاذا لا يقاس عليه[45] وقد قال الشريف الجرجاني: ((الشاذ: ما يكون مخالفا للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته))[46]. وقد يكون ابن جني أوّل من برز في دراسة الاطّراد والشذوذ دراسة مستفيضة متكررة ربطها في (الخصائص) ب السماع والقياس؛ لكونهما في مقدمة أدلة النحو المعتمدة. ولهذا فقد ذكر أكثر من مرة أن الكلام المطرد في القياس والاستعمال جميعًا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة، وأن ذلك ما لا غايةَ وراءه ولا هدف بعده نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب، والجر بحروف الجر والجزم بحروف الجزم وغير ذلك، مما هو فاشٍ في الاستعمال قوي في القياس.

---

37 القياس وأثره في إثراء القواعد النحوية وموقف البصريين والكوفيين منه 125
38 المعجم المفصل في فقه اللغة 36
39 الخصائص 44/2
40 تاريخ آداب العرب ": 410/1.
41 الخصائص 96/1.
42 اللسان، (ط رد).
43 الخصائص: 1/. 97
44 نفس المرجع 97/1.
45 نفس المرجع 115/1.
46 التعريفات: 124.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.11.2023.282

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (11) December 2023 العدد (11) ديسمبر 2023

وفي حديث ابن جني عن القياس والسماع والاطراد والشذوذ نجد أنه يؤكد على قوانينَ تُعد من الثوابت في العربية. في مقدمة هذه القوانين: أن أقوى الكلام ما كان فاشيًا في الاستعمال قويًّا في القياس، وذلك نحو: قام زيد، وأكرمت عمرا، ومررت بسعيد، أي: ما كان مراعيًا للقواعد المطردة المستنبطة من كلام العرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم، وأنّ السماع والقياس إذا تعارضَا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه؛ لأنه نص وأصل ولم تقسه في غيره، أي: في غير ما ورد من النص؛ لاقتضاء القياس المنع من ذلك، وأجزتَ الوارد لوروده مقتصرًا عليه دون قياس ما وراءه عليه لمخالفته القياس، أي: إذا كان قياس النحويين يؤدي إلى حكم من الأحكام يخالف الحكم الذي يؤدي إليه المسموع، فليس لك أن تحدث في المسموع تغييرًا، وإنما عليك أن تنطق به كما سُمع عن العرب ولا تقيسه في غيره؛ لأنه ليس بقياس، لكنه لا بد من قبوله؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في ذلك، وتتبع في ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره، وهذا ما يعرف أنه شاذ في القياس مطرد في الاستعمال.

وقد توَصَّل ابن جني من بحثه المستفيض إلى تقسيم السماع -من حيث حكم كلّ من المطّرد والشاذ- إلى أربعة أقسام. يقول ابن جني: اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب [47]. ثمّ يبين حكم كلّ قسم من حيث الاحتجاج وعدمه: وهذه هي الأقسام الأربعة:

الأول: مطرد في القياس والاستعمال جميعًا، وهذا هو غالب أساليب العربية، وقواعد النحو؛ كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وجرّ الاسم إذا دخلت عليه حروف الجر، ونحو ذلك. وهذا النوع حجة بالإجماع؛ لأنه الغاية المطلوبة[48]

الثاني: مطرد في القياس شاذ في الاستعمال؛ كالماضي من: يَذَرُ، ويَدَعُ[49]؛ ووجه اطّراد هذين المثالين في القياس دون السماع: أن المعروف قياسا في أساليب العرب أن يكون لكلّ فعلٍ مضارعٍ فعلٌ ماض، بيد أن العرب لم يستعملوا هذا القياس في بعض أفعال المضارع؛ نحو يَذَر، ويَدَع، فلم يستعملوا ماضيهما: وَذَرَ، ووَدَعَ استغناءً بـ((ترك))[50]؛ فكان ماضيهما -بذلك- مطّردا في القياس على بابه، شاذا، أيْ: (قليلاً) في استعمال العرب. [51] وكذلك قولهم: مكان مُبْقِل، هذا هو القياس[52]، لكن العرب أكثروا استعمال باقل، فالأوّل مسموع على القلة [53]. ومما يَقْوى في القياس ويضعُف في الاستعمال استعمال مفعول عسى اسمًا صريحًا نحو قولك: عسى زيد قائمًا أو قيامًا هذا هو القياس غير أن السماع ورَد بحَظْره والاقتصار على ترك استعمال الاسم هاهنا وذلك قولهم: عسى زيد أن يقوم [54]و { عسى الله أن يأتي بالفتح } [55]

الثالث: مطرد في الاستعمال شاذ في القياس، وذلك نحو قوله تعالى: { اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنْسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ ۚ أُولَٰئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ ۚ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ (١٩سورة المجادلة)}. فالنص القرآني يقتضي إبقاء الواو في قوله: { اسْتَحْوَذَ } على حالها وهذا ليس بقياس؛ لأن القاعدة العامّة تقضي أن تُبدل الواو ألفا؛ لأنّها ساكنة مفتوح ما قبلها، ونظيرها: استقام واستنار وغير ذلك. ومع قبوله بحاله كما ورد في النص الكريم لا تقِس عليه غيره، فلا تقل في استقام: استقوم، ولا في استباع: استبيع، بل تجيء بذلك على ما يقتضيه القياس، فتقلب كلًّا من الواو والياء ألفًا، وتقتصر في إبقاء المسموع عن العرب مخالفًا لذلك بحاله عن الوارد عنهم، المسموع منهم، فتكون بذلك جامعًا بين إعمال النص وإعمال القياس[56]. والثّابت عن العرب أنّهم قالوا: (استحوذ) وتركوا القياس.

---

47 الخصائص: 97/1،
48 والمزهر: 181/1.
49 الخصائص: 97/1، .
50 الأصول 57/1.
51 فتح القدير 611/5
52 الخصائص: 97/1.
53 المزهر 181/1.
54 والمزهر: 181.
55 المائدة: 52.
56 الممتع لابن عصفور 479/2-483.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.11.2023.282

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (11) December 2023 العدد (11) ديسمبر 2023

ومن ذلك أيضا قولهم: " استنوق البعير"[57] واستَتْيَسَتِ الشاةُ[58]. وهذا النّوع يُحفظ، ولا يقاس عليه: يُحفظ ويستعمل لأنّه الثّابت، ولا يقاس عليه لمخالفته القواعد العامّة.

الرابع: شاذ في القياس والاستعمال جميعًا؛ كتَتْميم مفعول فيما عينه واو، نحو: ثوب مصُوون، ومسك مدووف، وفرس مقوود، ورجل معوود من مرضه. وحكى البغداديّون: فرس مَقْوُود ورجل معْوود من مَرَضه وكلُّ ذلك شاذٌّ في القياس والاستعمال فلا يسوغ القياس عليه ولا ردُّ غيره إليه وهذه الأمثلة جميعها شاذة في القياس، والاستعمال[59]. ووجه شذوذها في الاستعمال؛ أن العرب لا يستخدمون الإتمامَ في الواوات؛ لثقلها، ومنها يفرُّون إلى الياء في العادة؛ فكرهوا اجتماعهما مع الضمة في مصوُون[60]. وأما وجه شذوذها في القياس فهو: أن القياس المطّرد في كلام العرب في صياغة اسم المفعول من الاسم الذي عينه واو أو ياء أن ((يأتي على وزن مفعول على قياس الصحيح، نحو: مَبْيُوع ومَقْوُول؛ فيعلّ حملا على فعله، فتنقل حركة العين إلى الساكن قبلُ؛ فيصير: مَبُيْوع ومَقُوْول؛ فيجتمع ساكنان (واو مفعول والعين)؛ فتحذف واو مفعول، [61]، وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه. [62] ومن هنا فقد ذهب ابن جني إلى عدم جواز القياس على هذا القسم؛ فلا يصح ردّ غيره إليه، وذهب إلى أن الأفضل ترك استعماله إلاَّ على وجه الحكاية[63]. لكن ابن عصفور ت(663هـ) كان قد أجاز استعمال ما سمع عن العرب في ذلك. [64]

المناقشة والنتائج

إن نظرة متفحصة لما تقدم تبين وجود علاقة بين القياس من جهة والاستعمال من جهة أخرى. كما تبين أن الجدل في أي قضية نحوية يكمن في البحث عن قاعدة لاستعمال لغوي ما أو لوجه نحوي ما، وأن الأصوليين مصرون على الالتزام بالاستعمال بوجهيه مطردا أو شاذا في حين أن المتأثرين بالمنطق الأرسطي يحاولون الالتزام بقواعد تقوم على القياس لتحديد اللغة في قوالب أو قواعد نحوية وعدم اعتبار ما عداه -وأن ادعوا أحيانا غير ذلك-. وهنا لا بد من الوقوف أولا على نشأة علم المنطق أو القياس تحديدا. فأرسطو عندما دون قواعد المنطق إنما دون قواعد الفكر أو العقل، عند كل الأمم وليس عند اليونان فحسب. وهو بذلك يكون قد شمل ما قاس عليه العرب. وأما الوقت الذي نجد فيه أمرا في اللغة لا يخضع للقياس كما فيما يسمى الشواذ فذلك لأن طبيعة اللغة هكذا. ويجب ألّا يعني هذا أن طبيعة اللغة لا تخضع للقياس ولكن ذلك يعني أن ما قيس عليه ليس في حدودنا المعرفية؛ لأن اللغة أيضا لا بد تخضع لقوانين الفكر في الأصل. فمن الاحتمالات وراء الشذوذ عن القياس مثلا أن يكون الشخص قد أخطأ فعلا ولو كان شاعرا فصيحا. أو أن الكلمة في الأصل أعجمية أو أن لها علاقة بالصوتيات أو أنها فعلا تخض لقاعدة تتفق مع مثيلاتها ولكن لا الفراهيدي ولا سيبويه ولا من جاء بعدهما كان قادرا على اكتشاف العلة في أن تكون هكذا، وهو الأمر الذي من الممكن أن يكون سببا في جوهر الخلاف بين النحويين والمناطقة؛ لأن الأمر متعلق في الأساس باكتشاف القواعد. وبتركيز أكثر يتضح أيضا أن ما يقوم به النحويون يقوم في الأساس على الاستقراء وليس الاستنباط أي من الخاص إلى العام وليس العكس، لأنه لا عام أصلا في اللغة طالما أننا سلمنا أن لكل قاعدة شواذا. فالقياس الأرسطي لا يقبل هذا القاعدة لأنه يقوم على التسليم بجميع المقدمات ولزوم صحتها. إن هذا بحد ذاته كاف للرد على تأثر النحو بالمنطق الأرسطي. فالمشكلة تكمن في الاستقراء وليس الاستنباط، وذلك لأن الأصل يبدأ بالاستقراء، وحيث يبدأ القياس ينتهي الاستقراء[65]، الذي إما

57يقال لمن يكون في حديثٍ ثمّ يَخلِطُه بغيره وينتقل إلي" . : استنوق الجمل أي: صار ناقة
58 الخصائص: 98/1،
59 الخصائص: 98/1.
60 الكتاب: 349/4،
61 الكتاب 348/4.
62 الممتع 454/2.
63 الخصائص 99/1.
64 الممتع: 461/2.
65 منطق أرسطو 713/3 نقلا عن مدخل إلى علم المنطق 238

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.11.2023.282

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (11) December 2023 العدد (11) ديسمبر 2023

أن يكون تاما أو ناقصا أو حدسيا أو جدليا[66]. وما يؤكد مشكلة الاستقراء هو واقع اللغة العربية الذي يقول: إن هناك استحالة منطقية في إحصاء جميع اللغة؛ وذلك لأن الحكم في الاستقراء اليقيني أو التام يستند إلى علة مشتركة قائمة في كل الجزئيات، مما يعني أنه لا يمكن توظيف الاستقراء في اللغة كما في الظواهر الطبيعية مثلا، فلو أخذنا حالة النصب مثلا لوجدنا أنه ليس من الممكن تطبيق أي من قواعد الاستقراء المختلفة عليها، والسبب بسيط وهو أن المعلول في اللغة قد يحتمل أكثر من علة كوجود أكثر من علة للنصب، كما أن العلة قد تحتمل أكثر من معلول، كأن تكون أداة سببا في النصب تارة والرفع تارة أخرى باختلاف معانيها، ولكن كيف يمكن استثناء تأثير القياس والاستقراء الآرسطي على نشأة النحو العربي. إن الأمر بسيط، وخاصة على اعتبار أن العقل الإنساني عامة يتردد بينهما في عملية طلب المعرفة، وتلقائيا سواء تم الانتباه إلى ذلك أم لا، وخاصة أنهما(القياس والاستقراء) متلازمان وأن العلاقة بينهما علاقة تكامل وتواصل وظيفي ومنهجي. وبناء على ذلك فإن القياس أينما وجد في اللغة إنما هو وليدها، ووليد لسانها، وأنه ليس نوع القياس الذي دونه أرسطو، وإلا فإنه ليس من المعقول أن يكون هذا الكم الهائل في اللغة الذي لا يتبع قاعدة ما أو يشذ عن القواعد العامة والذي أسموه بالشواذ، ومن يقبل هذا فقط يكون من المؤيدين لتأثر نشأة نحو اللغة العربي بالمنطق الأرسطي أو القياس الأرسطي على وجه التحديد. وعليه فإن القياس في اللغة العربية، وإن تشابه مع ما دوّنه أرسطو، فإنه خاص باللغة العربية. وهذا يعني أنه لا يمكن إقصاء رأي أي من المناطقة أو النحويين في مسألة وجود القياس في اللغة العربية.

المراجع

1. القرآن الكريم
2. إبراهيم السامرائي(1975م): من قراءة في كتب المنطق للفارابي. المورد. مج4، ع3.
3. إبراهيم مدكور(1952) منطق أرسطو والنحو العربي. مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة
4. إبراهيم أنيس(1994). من أسرار اللغة. مكتبة الأنجلو المصرية ط7.
5. ابو البركات الانباري، لمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الافغاني(1971)، دار الفكر، بيروت.
6. ابن جني: الخصائص، ، تح: محمند علي النجار(1985)، دار الشؤون الثقافية، بغداد.
7. ابن سراج، الأصول في النحو: ، تحقيق عبد الحسين الفتلي(1985)، مؤسسة الرسالة، بيروت
8. ابن يعيش: شرح المفصل، (643هـ)، مطبعة عالم الكتب(د. ت)
9. أبو المكارم، علي (2007). أصول التفكير النحوي. مصر: دار غريب.
10. ابو العباس المبرد: المقتضب، ، تح: محمد عبد الخالق عضيمة(2010)، عالم الكتب، بيروت.
11. ابو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، ط1، مؤسسة التاريخ العربي(1993)، بيروت
12. ابو زكريا الفراء: معاني القرآن، ، تح: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي (2010)، الدار المصرية للتأليف والنشر
13. أحمد عبد الرحيم السايح (1981)، "العلاقة بين اللغة والمنطق عند الفارابي"، الباحث عدد 16، بيروت
14. أمين الخولي(1991) مناهج التجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب دار المعرفة
15. بن عيسى بطاهر (2004). نظرية التخيل بين أرسطو وعبد القادر الجرجاني مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية م1 ع1
16. جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ، تح: د. احمد الحمصي و د. محمد احمد قاسم(1988)، ط1، جروس برس.
17. جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد جاد المولى وآخرون(1978)، المكتبة العصرية، بيروت.
18. جيرهارد اندرس(1972). المناظرة بين المنطق الفلسفي والنحو العربي في عصور الخلفاء مجلة تاريخ العلوم العربية م1 ع2

66 محمود زيدان(35-51)

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.11.2023.282

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (11) December 2023 العدد (11) ديسمبر 2023

19. صلاح الدين الزعبلاوي(1983). القياس وصيغ المبالغة توطئة في القياس، ، مجلة التراث العربي ع 11
20. عبد الرحمن الحاج سالح (1969). النحو العربي ومنطق أرسطو مجلة كلية الآداب جامعة الجزائر ع 6 ج 1
21. عبد القادر المهيري(1973). خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة. حوليات الجامعة التونسية تونس. المؤلف الرئيسي: المهيري، عبدالقادر. العدد: ع 10.
22. علي بن عيسى الرماني: الحدود في النحو، تحقيق د مصطفى الجواد(1989). دار الشؤون الثقافية العامة
23. علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: 669هـ): الممتع الكبير في التصريف. الناشر مكتبة لبنان (1996م).
24. عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ): الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون (1988). مكتبة الخانجي، القاهرة
25. كمال جبري أمين الحاج محمود(1982). المفصل في صناعة الإعراب للزمخشري (من مقدمة دراسة حول التحقيق) جامعة السوربون باريس
26. كيس فير ستينغ / ترجمة أ.د. محمود كناكري (2003). عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي. عالم الكتب الحديثة، الأردن
27. محمد بن علي، الشريف الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر (1983م): كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، ط٣
28. محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ): فتح القدير: الناشر(1414هـ): دار ابن كثير، دار الكلم الطيب دمشق
29. محمد عابد الجابرى (2009). بنية العقل العربي. بيت النهضة، بيروت.
30. محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ): لسان العرب: دار صادر، بيروت. (1414 ه)
31. محمد ولد اباه المختار(2001). تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ط1، دار التقريب، بيروت.
32. محمود زيدان(1999). الاستقراء والمنهج العلمي. دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع
33. مصطفى صادق الرافعي(1997). تاريخ آداب العرب (ط. الإيمان)؛ المؤلف: ؛ حالة الفهرسة: غير مفهرس؛ الناشر: مكتبة الإيمان
34. مشتاق عباس معن(2001). المعجم المفصل في فقه اللغة؛ المؤلف: ؛ دار الكتب العلمية
35. مهدي فضل الله (1985). مدخل الى علم المنطق. دار الطليعة للطباعة والنشر
36. محمد علي ابو ريان ومحمد علي عبد المعطي(1976م)، المنطق الصوري ومشكلاته. دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع
37. مهدي المخزومي (1955). مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو»: (أطروحة دكتوراه) ط2 مطبعة البابي. بغداد
38. هيفاء عبد الرحمن عبد القادر دفع الله (2014) القياس وأثره في إثراء القواعد النحوية وموقف البصريين والكوفيين منه (دراسة نحوية صرفية). جامعة الجزيرة السودان رسالة ماجستير

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.11.2023.282